

بيان حول التعددية الدينية

نيوزيلندا دولة متعددة الأديان مع وجود أقلية لا يستهان بها من الذين لا يعتقدون أي دين. إن الزيادة في التعددية الدينية هي سمة بارزة للحياة العامة.

عندما جرى توقيع معاهدة وايتانغي في عام 1840، أكد الحاكم هوبسون، رداً على سؤال للمطران الكاثوليكي بومبايير "يجب حماية الديانات العديدة (المعتقدات) لإنكلترا، والويسليانيس، وروما، وكذلك تقاليد المواربي، على حد سواء". تتيح هذه القاعدة الفرصة لإعادة تأكيد الإعراف بتعددية المعتقدات في نيوزيلندا.

لعبت المسيحية وتواصل لعب دور التكوين في تنمية نيوزيلندا من حيث هوية الأمة وثقافتها ومعتقداتها ومؤسساتها وقيمتها.

لقد تمتع المستوطنون الجدد دائماً بالتعددية الدينية، ولكن مؤخراً فقط إرتفع عدد افراد بعض طوائفهم الدينية بشكل ملحوظ نتيجة للهجرة من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. هذه الطوائف لها دور إيجابي في مجتمعنا. وفي هذا السياق نعتزف بالحق في الدين ومسؤوليات الطوائف الدينية.

إن المعاهدات الدولية بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تدعم الحق في حرية الدين والمعتقدات - الحق في اعتناق أي معتقد؛ الحق في تغيير الشخص لدينه أو معتقده؛ الحق في تعبير الشخص عن دينه أو معتقده؛ والحق في عدم الإيمان في أي معتقد. وتنعكس هذه الحقوق في قانون الحقوق النيوزيلندي وقانون حقوق الإنسان. يستلزم الحق في الدين توفير هذا الحق للأخرين، وعدم المساس بحقوق الإنسان.

يوفر البيان التالي إطاراً للإعراف بالطوائف الدينية المختلفة في نيوزيلندا وتفاعلها المنسجم مع بعضها البعض، ومع الحكومة ومع فئات المجتمع الأخرى:

1. الدولة والدين

إن الدولة تسعى إلى معاملة جميع الطوائف الدينية، وأولئك الذين لا يعتقدون أي دين على قدم المساواة أمام القانون. نيوزيلندا ليس لها ديانة رسمية أو معينة.

2. الحق في الدين

تتمسك نيوزيلندا بالحق في حرية الدين والمعتقد والحق في التحرر من التمييز على أساس الدين أو غيره من المعتقدات.

3. الحق في السلامة

للطوائف الدينية وأعضائها الحق في السلامة والأمن.

4. الحق في حرية التعبير

الحق في حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام أمر حيوي للديمقراطية، لكن ينبغي أن يمارس هذا الحق بمسؤولية.

5. الاعتراف والإستيعاب

ينبغي إتخاذ خطوات معقولة في بيئات التعليم والعمل وفي مجال تقديم الخدمات العامة للإعراف بمختلف المعتقدات والممارسات الدينية واستيعابها.

6. التعليم

يجب أن تعلم المدارس الفهم لمختلف التقاليد الدينية والروحية بطريقة تعكس التعددية في مجتمعاتها الوطنية والمحلية.

7. الخلافات الدينية

سيحدث النقاش والخلاف حول المعتقدات الدينية لكن يجب أن يمارس في إطار سيادة القانون وبدون اللجوء إلى العنف.

8. التعاون والتفاهم

تتحمل الحكومة والطوائف الدينية مسؤولية بناء علاقات إيجابية مع بعضها البعض والمحافظة عليها، وتشجيع الإحترام المتبادل والتفاهم.

البيان حول التعددية الدينية هو مشروع ل تي نغيرا، برنامج عمل التعددية في نيوزيلندا (*Te Ngira, the New Zealand Diversity Action Programme*). وقد أعد البيان برنامج الدراسات الدينية في جامعة فيكتوريا مع فريق إستشاري من ممثلي الطوائف الدينية وممثلي حقوق الإنسان، والبيان كان موضوع مشاورات عامة وطنية منسقة بواسطة مفوضية حقوق الإنسان.

البيان اقرّه منتدى الاديان الوطني في هاميلتون في شباط/ فبراير 2007 باعتباره أساسا لمواصلة النقاش العام. المؤسسات مدعوة الى المصادقة على البيان، وتقديم إقتراحات اخرى للمراجعة المستقبلية. للحصول على المزيد من المعلومات قوموا بزيارة www.hrc.co.nz/religiousdiversity.

اذا كنتم تودون الحصول على الرسالة الإخبارية الدينية الإلكترونية الشهرية لبرنامج عمل التعددية في نيوزيلندا *Te Korowai Whakapono* ، يرجى إرسال بريد إلكتروني الى nzdiversity@hrc.co.nz.

نشجع الطوائف الدينية على الإنضمام الى برنامج عمل التعددية. للحصول على المزيد من المعلومات، وإستمارة التسجيل، قوموا بزيارة www.hrc.co.nz/diversity.

اتصلوا بنا

PO Box 6751, Wellesley Street

Auckland 1141, New Zealand

هاتف: 0800 496 877 ++ 64 9 309 0874 الخط المجاني:

فاكس: 0800 150 111 ++ 64 9 377 3593 رقم الصم:

البريد الإلكتروني: infoline@hrc.co.nz الموقع: www.hrc.co.nz

خط اللغة (خدمة الترجمة) متوفر عند الطلب.